أمارابك: *مجلة علمية محكمة تصدر عن الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا* www.amarabac.com
المجلد 8، العدد 27 (2017). ص ص 113-132

المجتمع الذكوري وانعكاسه على دور المرأة التنموي: دراسة ميدانية في جامعة بغداد

عهود جبار عبيره(*)

الملخص: إن تطور أي مجتمع بات يقاس بدرجة التطور الثقافي والاجتماعي والاقتصادي للمرأة ومساهمتها الفعالة في البناء الحضاري للمجتمع، فان المجتمع الذي يحترم حقوق المرأة ويتعامل معها كانسان متكامل له كامل الحقوق الإنسانية ويؤمن بدورها المؤثر في بناء المجتمع يكون مجتمعا قد بلغ مرحلة من الوعي الإنساني، ويكون قد تخلص من التقاليد والأعراف البالية التي سادت المجتمع، والتي تسلب كرامة المرأة وتضعها في مكانه اقل من مكانتها الحقيقية. ففي المجتمعات الغربية تتمتع المرأة بقدر هائل ومساحه واسعة من الحرية في أبداء الرأي والمساهمة الفعلية في المشاركة ببناء المجتمع، فتارة في السياسة وتارة في العلوم ومجالاته كافة، ومنافسة الرجال في جميع المحافل وبقوة وهدا ليس ببعيد عن أعين المرأة في مجتمعاتنا وسمعها مما جعلها تنظر إلى وضعها نظرة دونيه مما قد يولد في داخلها رفض مطلق لواقعها الذي تعيشه وهدا أيضا له انعكاسات قد تكون سلبيه من حيث دورها الأسري او يكون بالإيجاب من حيث تنشئه الأبناء على فهم صحيح لدور المرأة في المجتمع مستقبلا. إن مظاهر التمييز ضد المرأة واحدة ومشتركة في المجتمعات العربية، تنتج عن عدة أسباب منها النظرة إلى طبيعة المرأة. حيث أن العادات الثقافية والاجتماعية تتلاقى في المجتمعات العربية ودلك لانحدارها من أصول متقاربة فيسود عليها الطابع ألذكوري بشكل خاص. ومن المعروف أن مجتمعنا العراقي يتسم بالطابع العشائري دو الصبغة العرفية بأحكام متوارثة من أيام القبيلة، أد أن النظرة الدونية للمرأة من قبل عامة الناس لما لها من تأثير على نفسية وكيان المرأة وخوفها على سمعتها تحت ظل ما ذكرنا (الفكر القبلي العشائري). وبسبب تلك الأعراف والتقاليد كانت تحرم المرأة من حقوقها ولا تستطيع أن تعبر عن أرادتها وأرائها. إن مثل هدا الأجراء لا يمكن فصله عن أجراء أخر ذي طابع اجتماعي ينطوي على أيجاد حلول شاملة للمشكلات التي تعاني منها المرأة مثل نظرة المجتمع الدونية لها، وعدم مساواتها مع الرجل، وحرمانها من المشاركة في نواحي الحياة المختلفة منها ممارسة العمل والمشاركة في الشؤون السياسية والاجتماعية.

الكلمات المفتاحية: المجتمع، المجتمع الذكوري، الدور، المرأة.

The Male Society and Reflect on the Role Women Development Field Study at Baghdad University

Uhood Jabbar Abeerh

Abstract: The Society of the Societe of the Society of the People of the People، the elimination of the worn traditions and customs that prevailed in society, which deprives the dignity of women and puts them in place less than its real status. In Western societies، women enjoy a great deal of freedom and freedom to express their opinions and contribute to participation in building society، sometimes in politics، sometimes in science and in all fields، and men compete in all forums and strongly، and this is not far from the eyes of women in our societies and heard them، 'M hive a superbelly. I'm a huff a something. Where cultural and social customs converge in Arab societies and teach them to descend from close origins and are particularly masculine in nature. It is well-known that our Iraqi society is characterized by tribalism and tribalism in terms of inheritance from the days of the tribe. The inferior view of women by the people is general because of its influence on the psyche and the woman's existence and its fear of its reputation under the shadow of what we have mentioned. And we're a hevend.

Keywords: Society, The Male Community**,** The Role, woman**.**

(*) جامعة بغداد، كلية التربية للبنات، قسم الخدمة الاجتماعية، uhoodlamil@yahoo.com

أولاً: مشكلة البحث

تعاني المرأة في المجتمعات العربية عامة والمجتمع العراقي خاصة من التهميش والإقصاء الاجتماعي، والسياسي والاقتصادي، ويرجع هذا التهميش الى الجذور التاريخية النابعة من السلطة الذكورية، التي استخدمت الأساليب القهرية ضد المرأة. وقد أدى ذلك الى ان المرأة اصبحت مقتنعة بانها لاي مكن ان تجاري الرجل أو تتفوق عليه في أي ميدان. [1]

بناء على ذلك ان تناول قضية المراة ومدى مشاركتها في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في المجتمع العراقي تعد مشكلة بحثية تستحق الدراسة ذلك لما للمجتمع العراقي من سيسيولوجيا خاصة، فعندما نستحضر مجتمعا كالمجتمع العراقي يتبادر الى اذهاننا تلك التركة الاجتماعية المعقدة، ذلك لان هذا المجتمع يحمل في ارجائة كافة العناصر والطبقات بدءا من التقليدية وانتهاءً بالمعاصرة والحديثة. [2] ومن وجهة نظر الباحثة ان هذا الامر ينبغي معه تغيير هذه العادات والنظرة السلبية للمرأة من خلال بيان أهمية دور المرأة في عملية بناء المجتمع بجنب الرجل باعتبارها الركيزة الأساسية لبناء الثروة البشرية.

ثانياً: أهمية البحث

أن أهمية هذا البحث تكمن في كونه يتناول موضوعا ذا أهتمام محلي وعالمي تعكسه الادبيات الاجتماعية ذات العلاقة بالمراة ودورها في المجتمع، لاسيما وان العادات والتقاليد والقيم السائدة في المجتمع العراقي ما زالت تشكل موروثات ثقافية بالغة الأثر في هذا المجال. [3]

ثالثا أهداف البحث

1- الوقوف على أهم حقوق المرأة المنصوص عليها في الشريعة والقانون وكيفية تجاهل المجتمع لهذه الحقوق.
2- التعرف على أثر عادات وتقاليد المجتمع على المرأة وأدوارها التنموية في المجتمع.
3- رفد الجهات ذات العلاقة بتوجهات ومقترحات علمية يمكن من شانها أن تسهم في تقليص الفوارق بين الرجل والمرأة من حيث الحقوق والواجبات.

رابعا: الحدود العلمية للبحث

اقتصر البحث على دراسة مفاهيم المجتمع والمجتمع الذكوري والدور والمرأة، وحكم المرأة في الشريعة والإسلام وتجاهل المجتمع لهده الحقوق، والحقوق الاجتماعية للمرأة، واثر العادات والتقاليد على المرأة وأدوارها التنموية والجانب الآخر من البحث يتعلق بالدراسة الميدانية وتحليل البيانات والنتائج والتوصيات.

خامسا: مفاهيم البحث

1- **المجتمع:** المجتمع لغويا هو أسم مشتق من جمع، فالجمع ضم الأشياء المتعلقة وعدم التفريق، والأفراد والمجتمع يعني موضوع الاجتماع أو الجماعة من الناس ويعرف المجتمع بأنه الإطار

---

[1]- مالك عبد الحسين احمد، تمكين المراة العراقية في مجالات التنمية، مجلة الاقتصادي الخليجي- مركز دراسات الخليج العربي – جامعة البصرة، العراق 2012، ص110

[2]- ثائر رحيم كاظم، معوقات تمكين المراة في المجتمع العراقي، بحث منشور في مجلة جامعة بابل / العلوم الانسانية، المجلد 42، العدد 2. 2016، ص 4.

3- المصدر السابق نفسه، ص 5.

العام الذي يحدد العلاقات التي تنشـأ بين الأفراد الذي يعيشـون داخل نطاقه في هيئة وحدات أو جماعات. [4]

ويعرف (هوبهوس) المجتمع بأنه مجموعة من الأفراد تقطن على بقعة جغرافية معينه محدده من الناحية السـياسـية ومعترف بها ولها مجموعة من العادات والتقاليد والقيم والأحكام الاجتماعية والأهداف المشتركة المتبادلة والتي أساسها الدين واللغة والتاريخ. [5]

ويعرف المجتمع أيضـا بأنه تجمع عدد من الناس على بقعة جغرافية محدده يشـتركون مع بعضـهم البعض في عدد من العموميات الهامة كالدين والتقاليد والأعراف والقوانين المدنية. [6]

وانه أيضـا نسـق اجتماعي مكتف بذاته ومسـتمر في البقاء بفعل قواه الخاصـة ويضـم أعضـاء من الجنسين ومن جميع الأعمار. [7]

أما التعريف الإجرائي لمفهوم المجتمع هو:

"مجموعة من الأفراد تكون في حالة اتصـال دائم ترتبط مع بعضـها البعض بقوانين ونظم مختلفة تحكم حياتهم وتساعدهم على تكوين هوية مشتركة تتمثل في عموميات الثقافة العامة للمجتمع.

2- **المجتمع الذكوري:** يعرف المجتمع الذكوري بان الأولوية إلى الرجل دون الأخذ بعين الاعتبار حقوق المرأة واحتياجاتها ويضـع المرأة في المرتبة الثانية من بعد الرجل لتكون بذلك كل الحقوق له والعمل على أخفاء حقوق المرأة مقابل حقوقه والذي ينظر للمرأة النظرة التقليدية ويحصر دورها في المجتمع على أنها الزوجة وألام فقط.[8].

وأيضا يعرف المجتمع الذكوري بأنه المجتمع الذي تسمح فيه دائما المطالبة بحقوق الرجل والوقوف بجانبه وإعطائه كافة المسؤوليات وممنوع أن تسمح فيه المطالبة بحقوق المرأة..[9]

وهو هيمنة الذكر على الأنثى واسـتبعاد المرأة واضـطهادها ونفي وجودها الاجتماعي وذلك لأنه مجتمع أبوي (ذكوري) يسـيطر فيه الرجل على المرأة لأنها اقل درجه منه، ويكون ذات نزعة تسـلطية يرفض النقد والحوار والمجتمع الذكوري هو الذي قنن قيما وأعرافا وتقاليدا جعلت المرأة ادني من الرجل درجة وهو ما جعلها مضطهدة ومن يضطهدها هو الرجل مع أن الحياة لا تكتمل ألا بهما ويأخذ الاضطهاد إشكالا ثلاثة وهي:

أ- الاضـطهاد النوعي الذي يقوم على تفوق الرجل على المرأة وهيمنته عليها من اجل تحقيق مصـالحة الخاصـة والعامة التي أدت إلى طمس شـخصـية المرأة والتقليل من أهميتها ودورها الاجتماعي واسـتلاب شـخصـيتها في الأخير. مما سـبب عدم التكامل والتكافل الاجتماعي بين الجنسين.

ب- الاضـطهاد الأبوي – الذكوري الذي ظهر في هيمنة الرجل على الأنثى في العائلة والمجتمع والسـلطة. ويتم التعبير عن هده الهيمنة وهذا الاضـطهاد بتسـلط الذكر على الأنثى، والأب على ألام والأولاد، تسلطا لا عقلانيا يوجب خضوعهم وطاعتهم له طاعة عمياء.

---

4 مصطفى الخشاب، دراسة المجتمع، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، 1987.ص7

5 ميشيل دينكن، معجم علم الاجتماع، ترجمة د. أحسان محمد الحسن، دار الرشيد للنشر، بغداد، 1980، ص330

6 عبد الهادي الجوهري، أسس علم الاجتماع، مكتبة الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص224

7 محمد محمود الجوهري، أسس البحث الاجتماعي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص43

8 أيه منصور، المرأة والمجتمع ألذكوري، 2012).

9 احمد البغدادي، المجتمع ألذكوري، الكويت مركز تنوير للثقافة، 2007، ص17

ت- الاضـــطهاد القانوني الذي ينبثق من الاضـــطهاد الأبوي والدي ينعكس في القوانين الوضـــعية والعرفية التي تضـطهد بدورها المرأة في حقوقها الاجتماعية والاقتصـادية والسـياسـية، وهو ما يعيق تقدمها ومساواتها مع الرجل في الإنسانية. **(10)**

أما التعريف الإجرائي لمفهوم المجتمع الذكوري:

وهو المجتمع الذي تسوده أنماط من القيم والسلوك وأشكال متميزة من التنظيم، ويكون أكثر تهميشا للمرأة واستلابا لشخصيتها.

3- **الدور**: الدور بأنه مجموعة توقعات تخص مكانه بنائية يشـــغلها الفرد. او انه ســـلوك يعكس متطلبات المكانة التي يشغلها الفرد. [11]

ويعرف أيضـا بأنه الوجه الديناميكي أو السـلوكي للمكانة الاجتماعية، فنحن نشـغل دائما مكانات أما الأدوار فنحن نؤديها فالدور وفق هدا التصـــور يمثل الحالة التي يملئها فرد معين بأدائه لواجبات المكانة الاجتماعية ويتمتع بميزاتها وحقوقها. [12]

ويعرف (نيوكمب) الدور بأنه مفهوم سوسيولوجي يشير إلى نمط من الفعل، متوقع من كل أعضـاء الجماعة الذين يشغلون مركزا معينا بصرف النظر عن أشخاصهم. [13]

وكذلك هو نمط السـلوك المتوقع من الشـخص الذي يشـغل وضـعا اجتماعيا معينا أثناء تفاعله مع الأشخاص الآخرين الذين يشغلون أوضاعا اجتماعية أخرى داخل النسق. [14]

أما التعريف الإجرائي لمفهوم الدور فهو:

"مجموعة الصـفات والتوقعات المحددة اجتماعيا والمرتبطة بمكانة معينة والدور له أهمية اجتماعية لان يرشد ويوجه السلوك، والمرأة داخل المجتمع تشغل مكانه معينة تعكس الدور المطلوب منها "

4- **المرأة:** لفظة المرأة في اللغة العربية مشتقة من فعل مرا وتعني كمال الرجولية أو الإنسانية [15] ومن هنا كان المرء هو الإنسان والمرأة هي مؤنث الإنسان. [16].

وتعرف المرأة في معجم العلوم الإنسـانية الاجتماعية هي كيان أنسـاني تتمتع بالقيمة الإنسـانية كاملة أسوة بالرجل ولها حقوق وعليها واجبات مساوية للرجل في جميع المجالات دون استثناء.[17]

أما المرأة من المنظور الإسـلامي هي مسـاوية مع الرجل في القيم الإنسـانية انطلاقا من قوله تعالى "هو الذي خلقكم من نفس واحدة وجعل منها زوجها ليكن إليها فلما تغشـــاها حملت حملا حقيقيا ضمرت به فلما أثقلت دعوا الله ربهما لان أتيتنا صالحا لنكونن من الشاكرين. [18]

أما التعريف الإجرائي لمفهوم المرأة

"هي العنصـر الأسـاسـي في المجتمع لها حقوق وعليها واجبات وتتمتع بكفاءة حقوقها من خلال ما شرعه الإسلام والقانون الاجتماعية ولها أيضا دور أساسي في بناء المجتمع وتكون أيضا مساوية مع الرجل"

---

10 إبراهيم الحيدري، الهيمنة الأبوية ألذكوريه في المجتمع والسلطة، شبكة الاقتصاديين العراقيين، 2016، ص7).

11 فهمي سليم ألغزوي وآخرون، مدخل إلى علم الاجتماع، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 1994 ص 262.

12 محمد فؤاد حجازي، البناء الاجتماعي، مكتبة وهبة، القاهرة 1982، ص 48

13 إبراهيم عبد الهادي محمد المليجي، الخدمة الاجتماعية من منظور تنظيم المجتمع، مكتبة المعارف الحديثة، القاهرة، 1989، ص 135.

14 محمد محمود الجوهري، أسس البحث الاجتماعي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص50.

15 سامية حسن الساعاتي، المرأة والمجتمع المعاصر، الدار المصرية السعودية للنشر، القاهرة، 2006، ص133.

16 محمد أبي بكر بن عبد القادر الرازي - مختار الصحاح، دار الكتاب العربي، بيروت، بدون سنه، ص101.

17 عدنان أبو مصلح، معجم علم الاجتماع، دار المشرق الثقافي، عمان، الأردن، 2006 ص72.

18 القران الكريم، سورة الأعراف، آية 189

سادسا: الدراسات السابقة

دراسة د. يوسف عناد ود. زينب محمد الموسومة

المرأة والثقافة "بحث تحليلي في العوامل المؤثرة في تكوين شخصية المرأة العراقية "[19]

ركزت الدراسة على أهم العوامل الاجتماعية والثقافية المؤثرة في شخصية المرأة ومدى اتساق ذلك مع مسيرتها في حياتها العامة سواء أكان ذلك على صعيد الأسرة أم على صعيد المجتمع.

وركز الباحثان على العوامل الاجتماعية والثقافية باعتبار أن لهما اليد الطولى في تكوين شخصية المرأة بما تحمله من قيم وعادات وتقاليد وتراث شعبي وواجبات وضبط اجتماعي وكذلك العوامل الثقافية المتعلقة بوعي المرأة والتعليم والصحة والمساهمة في مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني وأثرها في تكوين شخصيتها فضلا عن ثبات المرأة ودورها في المجتمع.

ورغم التطور الذي حصلت عليه المرأة العراقية ودخولها إلى العمل في مختلف ميادين الحياة واستقلالها اقتصاديا ألا أنها ما زالت تعاني من بعض العادات والتقاليد الأمر الذي يضع بعض الحواجز ويقيد حركتها المواكبة للتطور الذي يشهده المجتمع

ومن أهم النتائج التي توصل إليها الباحثان هي:

1- هناك تمايز في أساليب التنشئة التي تستخدمها الأسرة العراقية بين الذكر والأنثى وهذا ما يؤثر على تكوين شخصيتها ودورها الاجتماعي والاقتصادي في المجتمع.
2- للموروثات الثقافية السائدة في المجتمع العراقي آثر سلبي على المرأة وتبدو ان هذه النتيجة تأتي من أن النزعة المؤثرة في القيم والعادات البالية نحو تجسيد الأبعاد السلبية نحو المرأة في المجتمع العراقي والتي تعاني منها المرأة العراقية بشدة.
3- أن للعوامل الاجتماعية والثقافية السائدة في المجتمع آثر سلبي في تكوين شخصية المرأة وبالتالي في أدوارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.
4- قدرة المرأة في تجاوز بعض القيم التقليدية تظهر تخوفها وهذا يعود إلى طبقة المجتمع العراقي المحافظ على التقاليد والأعراف والقيم الاجتماعية.

دراسة كي آم وزيرة الموسومة

حقوق المرأة التقليدية كما تحددها العادات ونمط الأسرة والنظم الاجتماعية والاقتصادية ومشاركة المرأة. [20]

تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تتناول بالدراسة والتحليل اثر الممارسات التقليدية والعادات والتقاليد على حقوق المرأة مقارنة بمشاركتها في الجوانب الخاصة بالمساعي الإنسانية حقوق في العالم العربي وفريق وكذلك تشخيص اثر التنظيم السياسي والاجتماعي على حقوق المرأة.

وركزت الدراسة على أن حقوق المرأة ببساطة حقوق محدودة والتي عادة ما تحصل عليها المرأة بشكل اعتيادي أو من خلال ما تضرها التقاليد وتتضمن على سبيل المثال الحق في الحياة والتمتع بالصحة والتعليم وبصفة عامة فان الممارسة الشائعة في أواسط جميع الأفارقة والتي تقضي إلى أعاقة حقوق المرأة ومشاركتها في قضية ملكية المرأة للأرض وقوانين الوراثة ففي أفريقيا حيث يتسم بناء الأسرة على أساس النظام الأبوي وبالتالي لا يمكنها أن ترث الأرض من أبيها أو زوجها ونتيجة لهذه الممارسة ضلت المرأة الإفريقية تعاني من الحرمان الاقتصادي ومن الفقر وابعد من قضية توارث الأرض هناك ممارسة أخرى تقضي إلى تأثير سلبي على حقوق المرأة ألا وهو

---

[19] بحث منشور في مجلة القادسية للعلوم والإنسانية، العراق، 2010، العدد 4.

[20] دراسة منشورة في كلية الحقوق جامعة ايوجا ام بي 117.

الانطباع على تفضيل الذكور على الإناث وقد أدى هذا إلى احدث فجوة واسعة في مستوى التعليم بين الذكور والإناث في أفريقيا. ومن أهم النتائج التي توصل إليها الباحث هي:

1- هناك إنكار مطلق لحق المرأة في الحصول على المعرفة الأساسية والقضايا الأخرى المتعلقة بتمكين المرأة والتنمية بصفة عامة فان مشاركة المرأة حقيقية في القطاعات الاقتصادية والصناعية بحكم أنها تفتقر إلى المهارات الأساسية المطلوبة في هذه المجالات.
2- نتيجة للنظام الأبوي وما ينتج عنه من تسلط في الإقليم العربي ثم تهميش النساء في المشاركة العادلة في الحياة السياسية حيث بقت السياسة مهنة يسيطر عليها الرجل.

دراسة الباحثة فايونا مايرز الموسوعة "النساء واتخاذ القرار في اسكتلندا " [21]

كان الهدف من الدراسة التركيز على قضية مهمة وجوهرية تتعلق بالنساء وكيفية اتخاذ القرار في المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية موضحة شكل وطبيعة التحديات والمعوقات التي تواجه المرأة. تطرقت الدراسة أيضا إلى العوامل المؤثرة في ضعف اتخاذ القرار السياسي حيث حددتها الدراسة بطرائق متعددة أهمها:

1- عامل أسلوب الحياة للمرأة المتمثل بمتطلبات الأسرة والعمل ثم النشاط السياسي.
2- شخصية المرأة وثقتها بنفسها وما له من نتائج تؤكد قصور في ثقة المرأة بنفسها لأشغال مراكز اتخاذ القرار
3- الثقافة الاجتماعية ودور ها المؤثر على تقسيم الأدوار بين المرآة والرجل في اتخاذ القرار السياسي.

وأنهيت النتائج الرئيسية للدراسة على محاور ثلاث هي: المحور الاجتماعي، والمحور الاقتصادي، والمحور السياسي.

سابعا: حكم المرأة في الإسلام والقانون وتجاهل المجتمع لحقوقها

يعد موقف الإسلام من المرأة ثورة على المعتقدات والآراء السائدة في عصره وقبل عصره من حيث الشك بإنسانيتها فهذا الموقف يعد تقدما فكريا إنسانيا سبق الحضارة الغربية الحديثة العهد بأربعة عشر قرنا على الأقل في الاعتراف بأهلية المرأة كاملة غير منقوصة. [22].

فقد كان التشريع الإسلامي نبيل الهدف حيث أعطى المرأة حقوقها من غير التملق لها او استغلال لأنوثتها فالإسلام نظر إليها على أنها إنسان ولم ترد كلمة إنسان في القران وهذا تأكيد على أن الإسلام خاطب الإنسان بصفة عامة ولم يضع فارقا بين الرجل والمرأة فقد جعل الإسلام يقومان بدور متكامل في الحياة الإنسانية. [23]

وكذلك أن الإسلام لا يرى إلى المرأة والرجل من جميع المجالات نوعا واحدا من الحقوق ولا نوعا واحدا من الواجبات والعقوبات أنما يرى قسما من الحقوق والواجبات وقد جعل في بعض المجالات وضعا متشابها للمرأة والرجل وفي المجالات أخرى وضعا مختلفا. [24]. وكما أن الإسلام يقرر مبدئيا وكحكم عام ومطلق المساواة بين الرجل والمرأة قوله تعالى " فستجاب لهم ربهم أني لا ضيع عمل عامل منكم من ذكر وأنثى " [25]

---

[21] نقلا عن هبة عبد المحسن عبد الكريم، " التحديات التي تواجه المرأة القيادية في العراق" رسالة ماجستير غير منشورة جامعة بغداد، كلية الآداب 2012)

[22] (مصطفى السباعي، المرأة بين الفقه والقانون، مطبعة جامعة دمشق، 1962م ص42)

[23] (ياسين محمد حسين العلي، حقوق المرأة بين التشريعيين الإسلامي والغربي مطبعة الكتاب، بغداد، 2012، ص123).

[24] (مرتضى مطهري، حقوق المرأة في النظام الإسلامي، دار التعارف للمطبوعات، بيروت، 2005 ص119)

[25] محمد عابد الجابري، التنمية البشرية، دار بيروت، 1982، ص64-68)

وقول الرسول "صلى الله عليه واله وسلم " والنساء شقائق الرجال " وأيضا من أقواله " الجنة تحت أقدام الأمهات " هذه الأحاديث من شانها أن ترفع من شان المرأة. [26]

إن القيم الإنسانية مثل الحق والخير والجمال قيم التدرج ضمن مضمون القيم الاخلاقيه وتنضوي تحتها قيم المرأة والمجتمع والتي تتعلق فيها بالضرورة الصلات الاجتماعية والثقافية والدينية والأخلاقية والسلوكية السائدة في المجتمع هذا من جانب، ومن جانب أخر فان الوعي والمعرفة هما اللذان يكسبان المرأة قيمتها ووجودها واحترامها وحقوقها في المجتمع، [27] وان تعزيز المساواة وتمكين النساء يعد من الأمور الضرورية لتحقيق التنمية البشرية، ولكن هذه القضية تكتسب خصوصية تنبني على طبيعة المجتمع والظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية التي أثرت وتؤثر في صياغة شكل وطبيعة العلاقة الجندرية، ويظهر مؤشر النوع الاجتماعي بوضوح الفجوة في مؤشر التعليم بين الأناث والذكور وما يتعلق بالتمكين السياسي والمشاركة الاقتصادية وقد أسهمت التغيرات التي تلت عام 2003 في تحسين حقوق ومكانة المرأة في المجتمع العراقي وأعطت بعض المواد في دستور 2005 زخما قويا لإعادة الاعتبار للمرأة العراقية ووضعت مساءلة التمييز بين الجنسين موضوع جدل وعراك سياسي واجتماعي[28].

إلا أن ممارسات العقود الماضية مستمرة في التأثير على الواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للمرأة ولا يزال عدم المساواة في ممارسة الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية هو المظهر السائد والمعبر عن أوضاع ومواقع نصف السكان (النساء) في المجتمع والاقتصاد والحكم [29].

إن المساواة بين المرأة والرجل قانونيا واجتماعيا يبدو أساسا بالحديث عن حقها في العمل الذي يوفر لها دخل ويوفر لها كنتيجة لذلك استقلالا اقتصاديا. ومن العبث التطرق لحرية المرأة يكيفه جوهرية ما دامت في حالة تبعية اقتصادية للرجل تعتمد عليه في كل مطالب عيشها. [30].

وان قضايا التغيير والتحديث في مجتمعنا لا يمكنها النجاح ألا أذا أعيدت صياغة العلاقات الاجتماعية بين المرأة والرجل وإرساء قواعد المساواة بينهما فمع مشاركة المرأة في مجالات اجتماعية وثقافية مختلفة استعادت بها ذاتها في الحياة العامة مما يولد علاقة تفاعلية بين تغيير مكانتها والوضع الثقافي والاقتصادي، فوعي المرأة هنا يمثل عامل حداثة في المجتمع ومكانتها الاجتماعية مؤشر على المستوى الثقافي للمجتمع. [31]أن نمط شخصية المرأة العراقية وثقافتها ومستواها التعليمي وثقتها بقدراتها واستقلال قراراتها ما هو ألا تعزيز لدورها ومسؤوليتها اسريا واجتماعيا ومعرفيا وحضاريا. [32]

وعلى الرغم مما تحقق من تقدم في هذا المجال عند تنفيذ الحملة الوطنية الشاملة لمحو الأمية منتصف السبعينات من القرن الماضي وخفض معدل الأمية بمعدلات عالية إضافة إلى رفع معدل القراءة والكتابة ألا أن هناك تدهورا كبيرا حصل خلال العقدين بسبب الأزمات والحروب والحصار اذ انخفض المعدل الصافي للالتحاق بالتعليم الابتدائي إلى (86 %) عام 2006 بعد أن كان (90، 8 %) لسنة 1990 وان مستوى التراجع المرصود يجعل من الصعب تحقيق الأهداف دون تكثيف الجهود وانخفاض معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الإفراد بعمر (14- 25) سنة إلى " 74 % " عام 2006 بعد كان " 78، 6%" عام 1990 ومع ذلك تبلغ نسبة النساء اللواتي لم يلتحقن بالتعليم حوالي " 31 % "

---

[26] (سورة إل عمران أيه 195).

[27] فوزية دياب، القيم والعادات الاجتماعية ' مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1962، ص53).

[28] التقرير الوطني الثاني، حول حالة سكان العراق في أطار توصيات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والأهداف، 2012، ص162.

[29] التقرير الوطني الثاني، حول حالة سكان العراق في أطار توصيات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والأهداف، 2012، ص162.

[30] فتحي محمد البعجة، التطور الاجتماعي والاقتصادي، البناء السياسي العربي، دار النهضة العربية، ليبيا، 2006، ص167

[31] سامية الساعاتي، المرأة والمجتمع المعاصر، الدار المصرية السعودية للنشر، القاهرة، 2006 ' ص121.

[32] عبد الكاظم شندل عيسى التغير الاجتماعي والتربية والتعليم في العراق، أطروحة دكتوراه غير منشوره جامعة بغداد، كلية الآداب، 1996، ص118.

في حين أن هناك " 8 % " من النساء أكملن دراستهن الجامعية، من جهة أخرى تعتبر نسبة التحاق الإناث بالمدارس الابتدائية منخفضة مقارنة بالذكور، وقد أصبحت فجوة النوع الاجتماعي اكبر بكثير في المناطق الريفية فحوالي 40% من الإناث في هذه المناطق غير ملتحقات بالمدارس الابتدائية مقارنة بحوالي 20% في المناطق الحضارية. [33]

ثامنا: الحقوق الاجتماعية للمرأة

1-: حق المرأة في التعليم

يعد التعليم مؤشرا رئيسيا على واقع النساء وعاملا حاسما فيه، لان الوصول إلى المستويات العالية للتعليم سوف يزيد بشكل عام ادوار اتخاذ القرار التي تضطلع بها النساء. ويجعلهن مرشحات اكبر في قوة العمل وفي العمل السياسي والاجتماع ويمكنهن من اتخاذ قرارات متنوعة بشان الخصوبة والرعاية الصحية.كما أن التعليم يعتبر أساسي لزيادة وعي النساء بحقوقهن الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. وتبرز هذه الحقيقة من خلال معرفة أن التعليم قد زاد من نسبة مساهمة النساء في قوة العمل. أد ترتفع المشاركة مع زيادة مستويات التعليم، مع دلك تبلغ نسبة النساء اللاتي لم يلتحقن بالتعليم حوالي 31 في المئة في حين هناك 8 في المئة من النساء أكملن دراستهن الجامعية. من جهة أخرى تعتبر نسب التحاق الإناث في المدارس الابتدائية منخفضة مقارنة بالذكور. وقد أصبحت فجوة النوع الاجتماعي اكبر بكثير في المناطق الريفية، فحوالي 40 في المئة من الإناث في هده المناطق غير ملتحقات بالمدارس الابتدائية، مقارنة بحوالي 20 في المئه في المناطق الحضرية. [34] ().

أن الاتجاهات التقليدية كانت تعتبر البيت هو المكان الطبيعي للمرأة وما هي ألا حالة من حالات التخلف الاجتماعي والثقافي التي سادت في العراق إبان الاحتلال الذي تعرض له العراق، وعلى دلك لا يمكن فصل واقع المرأة عن المجتمع فهي جزء من تراثه وأفكاره ومعتقداته، لدا فان ما أعطي للمرأة دورا ثانويا استوجب تبعيتها للرجل هدا من جانب، ومن جانب أخر أنها كائن محروم من حقها في التعليم، أذ احتسب غالبية الناس أن التعليم ما هو ألا فسادا لأخلاق المرأة وخروجها عن القيم والأعراف الاجتماعية. [35].

ويشكل التعليم احد أهم المتغيرات الاجتماعية في عالم يتغير بإيقاع غير مسبوق، وباتت الأمية بوصفها مظهرا من مظاهر التخلف الثقافي والحضاري احد أهم العقبات الاجتماعية التي تواجه المرأة، أذ انها تعوق تقدم الفرد وتعرقل تقدم المجتمع وتحول دون تحقيق أي مستوى للعدالة الاجتماعية. [36].

ومن أهم التباينات بين الجنسين ما نجده في مستويات الأمية بين الأفراد، فبينما يبلغ معدل الأمية 6، 21 % بين السكان من عمر عشر سنوات فأكثر يرتفع إلى 6، 24 % بين الإناث وينخفض إلى، 6 11 % بين الذكور.

أن تعليم المرأة يتأثر بثقافة المجتمع ووضع المرأة فيه واتجاهات المجتمع نحوها، فالتعليم يعمل على أحداث تغيير نوعي في ذات المرأة وذات الرجل فواقع المرأة ودور ها في المجتمع قد تغير كثيرا عن الماضي. وباستخدام تعبير بارسونز يعد التعليم نظاما اجتماعيا جاء لكي ينسجم في وظائفه مع وظائف وحاجات بيئة المجتمع، فنمط التعليم ساهم بشكل كبير في تغيير الكثير من سطوة التقاليد القديمة التي كانت تفرض على المرأة وظائف وادوار اجتماعية معينة دون غيرها. [37].

---

33 عهود جبار عبيره " دور القيادات المحلية في تنمية المجمع، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية جامعة بغداد 2012، ص110

34 اللجنة الوطنية للسياسات السكانية، تحليل الوضع السكاني في العراق 2012، التقرير الوطني الثاني حول حالة السكان في أطار توصيات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والأهداف الإنمائية للألفية ص 163.

35 عبد الكاظم شندل عيسى التغيير الاجتماعي والتربية والتعليم في العراق أطروحة دكتوراه غير منشورة جامعة بغداد كلية الآداب، 1996، ص118

36 عادل فهمي محمد بدر وآخرون، دراسات حول التنمية في الوطن العربي، مؤسسة الخدمات العربية، عمان، 1988، ص 201

37 ألاء عبد الله معروف، المرأة واتخاذ القرار الاجتماعي، أطروحة دكتوراه غير منشورة جامعة بغداد، 2005، ص 69.

وفي أطار ما تقدم يمكن القول أن الثقافة التقليدية شـــكلت احد أهم العقبات التي أســـهمت في عدم وصول الكثير من النساء إلى مراكز صنع القرار.

2- حق المرأة في العمل

العمل هو كل نشـــاط أنســـاني هادف واع من اجل تحقيق منافع اقتصـــادية وإنســـانية، فالعمل أنتاج للتغيرات التي توفر للأفراد المواد التي تلبي حاجاتهم المتعددة والمتنوعة ضـــمن علاقات اجتماعية معينة، وفي هذا المجال يعد العمل نوعا من العلاقات الاجتماعية لتلبية تلك الاحتياجات، ولابد من تضـــافر أفراد الجماعة وتعاونهم ليتمكنوا أثناء العمليات الإنتاجية من السـيطرة على البيئة الطبيعية. وقد اتخذ مفهوم العمل قيمة إنسـانية باعتباره خاصـة أسـاسـية تميز المجتمع الإنسـاني عن المجتمع الحيواني. فالعمل والإنتاج شرطان موضـوعيان لكل وجود أنسـاني، كما أن وجود المجتمع بعلاقاته وتوزيعه الأدوار الاجتماعية والحقوق والواجبات يتطلب وجود عمل وإنتاج وتعد العلاقات الإنتاجية السـائدة ضـمن مراحل تطور المجتمع من المحددات الأسـاسـية لطبيعة العلاقات الاجتماعية التي يتم العمل والإنتاج ضمنها. (38)

وفي ظل التحولات السـابقة يعد الاهتمام بقضـايا حقوق المرأة احد أهم الموضـوعات بعد أن كانت المرأة بعيدة عن الحياة العامة ولازمت عملها التقليدي في المنزل، غير انه مع ذيل الاســـتقلال الوطني، حدثت في الأقطار العربية تغيرات أساسية وهامة في بنية وسائل الإنتاج وملكيتها، مما اثر بشكل كبير في تركيب العائلة ووظيفتها فدخلت المرأة ميدان العمل الإنتاجي واقتحمت أبواب التعليم. (39)

وتشير البيانات المتاحة إلى أن أكثر من نصف النساء العاملات يعملن في قطاع الخدمات وبخاصة في مجالات التعليم والصـحة وهو أمر تعززه العادات الاجتماعية وقسـمة العمل على أسـاس الجنس اذ تتجه النساء للعمل في المهن القريبة من وظيفتها الاجتماعية والتقليدية والتي تتمحور حول دورها الإنجابي. والجدير بالذكر أن الأسر التي تعيلها النساء في المجتمع العراقي تشكل حوالي 11% من مجموعة الأسـر المسـجلة في دراسـة مسـح الأحوال المعيشـية في العراق ومن بين تلك الأسـر هناك 73% تعيلها الأرامل. (40).

3- حق المرأة في الصحة

الصـحة: هي حالة من العافية الجسدية والعقلية والاجتماعية وليست فقط غياب المرض او الضـعف وصحة المرأة في عافيتها العاطفية والاجتماعية وتحدد بالمحيط الاجتماعي والسياسي والاقتصادي لحياتها وترتبط الأوضاع الصحية للنساء ارتباطا وثيقا بالأوضاع الصحية العامة للبلاد. (41).

لقد ظلت الصـحة تشـكل احد أركان الرئيسـة للتنمية باعتبارها بعدا طبيعيا وأسـاسـيا في حياة الناس غير أن النظام الصـحي في العراق لم يضـمن بعد العدالة في الحصـول على الخدمات لجميع السكان ويتأثر الطلب على الخدمات الصـــحية الإنجابية وتنظم الأســـرة إلى حد كبير بمســـتوى الخدمات ونوعيتها وتكلفتها وسهولة الوصول أليها كما يعتمد الانتفاع من الرعاية الصحية سواء كانت خاصة ام عامة نظامية أم غير نظامية على عوامل اجتماعية وديموغرافية وطبيعة الهيكل

الاجتماعي السـائد ومسـتوى التعليم والاعتقادات والممارسـات السـائدة والتمييز على أسـاس الجنس ومنزلة النساء والوضع البيئي ونمط الأسرة ونمط الأمراض ونظام الرعاية الصحية النفسية، ويعد

---

38 محمد جميل باش، أنماء العوامل المؤثرة في أنتاج العنصر البشري مع التركيز على ظاهرة هجرة العقول، من محاضرات الأسبوع الاقتصادي الأول في حلب ما بين 8-13 كانون الثاني، تحت أشراف جمعية العلوم الاقتصادية وردت أيضا في مجلة الاقتصاد، العدد 234، تموز، 1983.

39 أمل عيسى الصالح، محمد حسين جواد، الأسرة في الكويت، الدراسة مقدمة إلى الحلقة الدراسية الخاصة بالأسرة العربية المنعقدة في الفترة 21-18 ديسمبر 1972، وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل الكويت.

40 وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ' الجهاز المركزي للإحصاء والتكنولوجيا المعلومات، مسح الأحوال المعيشية في العراق 2004، المصدر السابق ص 113.

41 زهرة شريف ' التغيرات ألاجتماعيه وأثرها في الشخصية، رسالة ماجستير غير منشورة كلية الآداب جامعة بغداد 1987، ص33.

اختيار الوسيلة المناسبة لنظام الأسرة امرأ هاما للنساء والأطفال معا. [42]ونتيجة للتطور الذي حصل في القطاع الصحي فقد أدى ذلك إلى انخفاض الوفيات، ووفيات الأطفال الرضع، وارتفاع العمر المتوقع عند الولادة، وزاد على ذلك الإجراءات التي اتخذت لتخفيض الوفيات نتيجة ارتفاع قواعد الرعاية الصحية التي تقضي على الأمراض وشرع لهذا الغرض قانون الصحة العامة لسنة 1981، فقد أكد هذا القانون رعاية الأمومة وصحة الأسرة عن طريق متابعة الأم الحامل وتقديم الإرشادات وأجراء الفحوصات بشكل دوري وبصورة مجانية وأجراء اللقاحات الدورية للأطفال وإنشاء مراكز صحية لرعاية الأمومة والطفولة وأجراء الفحوصات الطبية الشاملة، وقد حصلت زيادة في عدد أبناء المجتمع العراقي بعد عام 1956 إلى عام 2000 ونتيجة لذلك شرعت القوانين والتشريعات التي تساهم في تقدم البناء الاجتماعي والشخصية العراقية منها:

1- قانون العمل رقم (151) لسنة 1970 الذي اشتمل في فقراته على تشغل المرأة في فترات النهار فقط، حتى تمنح فترات الرضاعة لطفلها ليلا وإعطائها فترة مدتها شهر واحد قبل الوضع، وكذلك أنشاء رياض الأطفال في مواقع العمل.
2- قانون التقاعد والضمان الاجتماعي رقم (31) لسنة 1971، حق المرأة الموظفة المتزوجة التمتع بأجازة الحمل والولادات براتب كامل يضمن لها ولوليدها الرعاية الطبيعية مجانا. [43]

4- حق المرأة في المشاركة في تنمية المجتمع

يعد التمييز ضد المرأة وحرمانها من المشاركة الفعالة والحقيقية في العملية التنموية عائقا أساسيا من عوائق التنمية وتعترف الحكومات والهيئات والمنظمات الحكومية والغير حكومية وبصورة متزايدة بان الوضع المتدني للمرأة يشكل عائق أمام تحقيق التنمية على المستويين المحلي والوطني. [44].
فالمرأة في الثقافة التقليدية السائدة كيان تتلخص قيمته في الإنجاب والمحافظة على شرف العائلة، لذا فان التنشئة الاجتماعية للمرأة تعمل على ترويض ذلك الإنسان إلى الحد الذي تدافع عمن يضطهدها وتتنازل عن حقوقها، وبسبب هذه القوالب النمطية ظل موقع المرأة في المرأة يتصف بالتبعية والدونية مقارنة بالرجل ومن ثم إقصائها عن الكثير من ميادين العمل والإنتاج مما يشكل عقبة اجتماعية إمام أي جهد تنموي. [45].
وانطلاقا من هذه المعطيات يشكل وعي المرأة لذاتها ووعي المجتمع بها أهم اللبنات الأساسية لتمكينها وإدماجها في معراج النساء بدلا من اقتصار أدوارها على العمل المنزلي. أذ ظل المجتمع ينضر أليها ككائن ضعيف جسميا محدود القدرات وبالتالي لابد من أن تخضع لسيطرة الرجل وأشرافه وحمايته، كما ينظر أليها كربة بيت وان اختلاطها في الحياة الاجتماعية العامة لابد من أن يكون في أضيق الحدود. [46]
لقد ظل الوصف التقليدي للدور التنموي للمرأة محدودا، وان المجالات الوظيفية ينظر لها بأنها لا تتناسب مع قدراتها وصعوبة التزامها بالدوام فضلا عن تدخل الرجل في معظم القرارات إلى جانب المسؤوليات الأسرية المتعددة بما في ذلك رعاية الزوج والأبناء، شكلت في مجملها معوقات أسهمت في تحجم الأدوار التنموية للمرأة خارج المنزل. [47]

---

[42] التقرير الوطني الثاني حول حالة السكان العراق في أطار التوصيات ت المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والأهداف الإنمائية ص127.
[43] يوسف عناد، البناء الاجتماعي والشخصية العراقية، أطروحة دكتورة غير منشورة، كلية الآداب جامعة بغداد، 2001، ص170-179.
[44] نبراس عدنان المطيري، المرأة والتنمية المستدامة في ضوء مقررات مؤتمر باكين عام 1995، أطروحة دكتورة غير مشهورة، قم علم الاجتماع، كلية الآداب ' جامعة بغداد ' 2005، ص46.
[45] إدريس عزام، مشكلات أدارة التنمية، الشركة العربية، القاهرة، 2010، ص254.
[46] نبراس عدنان المطيري، المرأة والتنمية المستدامة، مصدر سابق، ص26.
[47] نهلة متولي السيد، الإنهاك النفسي لدى المرأة العاملة وعلاقتها ببعض المتغيرات النفسية والديمقراطية، أطروحة دكتورة غير منشورة، كلية الدراسات الإنسانية، جامعة الأزهر القاهرة، 1997، ص224.

في أطار هذه المعطيات ظل الاعتراف بأهمية المرأة ودورها التنموي في المجتمع تحكمه مجوعة من المحددات وهو ما يشكل تعطيلا لطاقات نصف المجتمع، وهذه المكانة لها انعكاساتها السلبية على أدوارها القيادية وإسهامها في المشاريع التنموية على الصعيد المحلي والوطني. [48]
لقد واجهت المرأة في المجتمع العراقي كما في سائر المجتمعات النامية نوعا من التمييز الجنسي، الأمر الذي حد من اشتراكها في ميدان العمل، اذ انخفضت نسبة مساهمتها في النشاط الاقتصادي إلى 13 %. [49].
كما ظل استحقاقها للمساواة بموجب القانون موضوع اخذ ورد والأسباب بطبيعة الحال معقدة.
وعلى الرغم من الدعوات المتزايدة المطالبة بدعم دور المرأة في مشاريع الإنماء كشريك متساو مع الرجل ألا انه ما يلاحظ أن مكانتها كانت في الدرجة الثانية على صعيد الأسرة. [50]
وهنا تجدر الإشارة أن النص على حق المرأة في المساواة مع الرجل قد يبقى مجرد فرصة شرعية أن لم يتيح المجتمع فعلا للمرأة الإمكانات المؤدية إلى ممارسة هذه المساواة. [51]
وتأسيسا على ما تقدم يمكن القول أن عدم تطبيق ما جاء من حقوق للمرأة تكفلها القوانين فضلا عن تخلف نظرة المجتمع لعمل المرأة وأدوارها التنموية تعد أسبابا رئيسية أدت إلى محدودية مشاركتها في عملية التنمية وهو ما تعاني منه المرأة العراقية.

تاسعا: ذكورية المجتمع وعقليته القبلية وانعكاسه على المرأة في العصر الحديث

تقف المرأة العراقية في منتصف الطريق بين الحداثة والتقليد، ولذلك فان سلوكها ومواقفها تفصح عن حالة من الصراع والتردد بين ماض ويجتهد فيه من يبرر التمييز ضدها، وحاضر يعد بمستقبل تحترم فيه قيم ومعايير التكافؤ والمساواة في حقوق التعليم والعمل والصحة وغيرها ويمكنها من اشتغال منزلات تكتسبها بجهدها كانسان يملك مصيره وحقه في الحياة. أن هذا الجدل بين الحداثة والتقليد هو ذاته الذي يجعل الأسرة العراقية هجينة يتفاقم بين أفرادها صراع الأجيال، ويعاد توزيع السلطة بصورة لا تتحرر من معايير الماضي، ولا تتمسك بمعايير الحداثة، وهما مما يصعب، بل ويستحيل أحيانا الموائمة بينها.
المرأة العراقية نصف المجتمع ولكن وزنها النوعي الفاعل في الحياة يفصح عن حقيقة أن حجمها كعدد لا يتناسب مع حضورها في مجالات الفعل الاجتماعي وخصوصا خارج الأسرة. فهي اقل حضورا من الرجال في العمل والتعليم والقيادة والوصول إلى الموارد، كما أن قدرتها على مواجهة العنف بأشكاله المتعددة محدودة بتقاليد الماضي، صحيح أن المرأة العراقية حققت انجازات مهمة مند تأسيس الدولة العراقية (1921) ألا أن الصراعات السياسية، وتناقض المرجعيات الثقافية، وغيرها جعلت من قضية المرأة، قضية أحزاب واتجاهات سياسية أكثر منها قضية مجتمع، مع أن الدولة تمكنت حتى عام 2003 بالمرجعيات العلمانية (شيوعية وبعثية وقومية) وأوجدت بوعي أو بدون وعي البنية التحتية للتغيير الاجتماعي والثقافي في أوضاع المرأة (المدارس – فرص عمل – خدمات تنظيم أسرة – تحديد سن الزواج – محو ألامية – قوانين العمل والضمانة... الخ).[52]
أن أي متابع لأوضاع المرأة العراقية يدرك أن ثمة تحولات مهمة قد حدثت في جوانب حياتها المختلفة ألا انه يدرك أيضا أن الصور النمطية عن المرأة ما زالت سائدة. فقد اظهر مسح للجهاز

---

48 عبد الهادي الجوهري وآخرون، دراسات في التنمية الاجتماعية، مكتبة نهضة الشرق القاهرة، 1986، ص135.
49 جمهورية العراق، وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية للسنوات 2014-2010، مصدر سابق، ص138.
50 حارث حازم أيوب، التنمية الاجتماعية في العراق المسارات والتحديات ' أطروحة دكتورة غير منشورة، قم علم الاجتماع، كلية الآداب جامعة بغداد، 2004، ص191.
51 احمد محمد خليفة، التنمية بين الحاجة والحق، بحوث المؤتمر الأول للاجتماعيين العرب حول الأسس الاجتماعية في الوطن العربي المنعقد في بغداد من 6-2 شباط 1980، ص58.
52 كريم محمد حمزة، عوامل ومؤشرات انتهاك الأمن الإنساني للمرأة العراقية، بحث منشور في مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد، العدد 98، 2015، ص66.

المركزي للإحصـــاء أن نســبه عالية من الفتيات والشــباب يعتقدون أن منزلة المرأة أدنى من منزلة الرجل، كما هو موضح في الجدول الأتي). [53]

جدول (1) يوضح نسبة الفتيات والشباب (30-10سنة) الذين يوافقون على المقولات المتعلقة بالمرأة بحسب الجنس (2009)

م	المقولة	إناث	ذكور
1	يجب على المرأة أن تاخد موافقة ولي أمرها قبل القيام بأي عمل	92، 3	92، 1
2	يحق للزوج أن يضرب زوجته أذا خالفت أوامره	26، 3	50، 1
3	يجب على الفتاة أن تتزوج قريبها اذا رغب ولي أمرها بدلك	34، 2	46، 5
4	لا تستطيع المرأة اتخاذ قرارات تخصها او تخص عائلتها لأنها غير قادرة على ذلك	25، 6	35، 9
5	من واجب الأسرة فرض ضوابط اشد على المرأة	58، 1	71، 9

وكان مسح KAP2 قد اظهر أن (57%) من الشباب المبحوثين اتفقوا مع مقولة أن المرأة اقل منزلة من الرجل واتفقت نصف الإناث مع هذا القول وعبر (57%) من الشباب أيضا عن قناعتهم بان من حق الزوج ضرب زوجته اذا عصت أوامره. لقد كان للموروث الثقافي دوره الخطير في تبرير العنف. أذ يبدو أن كل الانجازات والتحولات التي جيرت لصالح المرأة في المجتمع العراقي قد عززت نظام المجتمع الأبوي وسلطته الذكوريه، وأسهمت الحروب والنزاعات في تعزيز ذلك النظام أيضا. [54]

وقد كان لمختلف أصناف العلوم ادوار في تحليل وتفسير ظاهرة استضعاف المرأة والحط من قدرها. فالثابت أن المرأة بصورة عامة اضعف من الرجل بدنيا وفي ثقافات الشعوب عامة أيضا ظهر تدني مكانة المرأة وقلة نصيبها مقارنة بالرجل، وينطبق هدا على شتى الدول والأديان.

وفي مجتمعاتنا العربية عموما والعراق خصوصا فان المرأة لطالما كانت ضحية التفسيرات الدينية المبنية على قاعدة قيمية ثقافية أساسها منطق ومفاهيم القبيلة والعشيرة باعتبارها الأشكال الأولية للتنظيم الاجتماعي الضابط، والقوة والضعف الذي أساسه بدائية الإنسان والتي ساست على قاعدة شريعة الغاب، حيث البقاء والسلطة والسيادة للأقوى، وفيه يتم إخضاع المرأة كونها (مخلوق ضعيف) لمنظومة متشابكة تخدم وتكرس مصالح هدا (الأقوى). وهكذا بنيت ثقافة الرجل باعتباره الأقوى على قاعدة شريعة الغاب.

لقد جرت (عرفنة – نسبة إلى العرف – وشرعنة) ادوار المرأة ووظائفها في المجتمع تلازميا بين العرف العشائري والدين، حيث اكتسبت الأعراف شرعيات كبيرة بل قدسية حينما بنيت معظم الأديان سننها وشرائعها على ركام الكثير من القواعد العرفية، أو فسرت نصوصها الدينية بهده الكيفية اي وفقا لترسبات ومفاهيم قبلية بل عززت الكثير منها مثلما حاولت تعديل البعض الأخر. [55]

وتشير مارينا اوتواي بأنه لا يوجد مكان في العالم العربي تتمتع المرأة فيه بكامل حقوقها، مابالك بإيجاد الفرص المتساوية مع الرجال، وموقف كهدا مبرر أذا ما نظرنا إلى ممارسة العادات والتقاليد في العالم العربي ولاسيما المجتمع العراقي الذي يسيطر عليه الذكور. هناك حجج تقول أن ما تدعو أليه المؤسسة الإسلامية التقليدية يذكرنا في السلوك الأوربي، ففي أي نظام أبوي تكون العادات والقوانين الأسرية أكثر تفضيلا للرجال وتميز ضد النساء. وبالرغم من العديد من المعاهدات الدولية التي وقعت لحماية حقوق المرأة، فان المرأة ككائن مستمر بالمعاناة من القيود المفروضة على الحقوق السياسية والحقوق التعليمية والحقوق العائلية الخ، والسبب هو أن الامتثال لهذه المعاهدات لا زال ضعيفا للغاية [56].

---

[53] الجهاز المركزي للإحصاء، المسح الوطني للفتوه والشباب، بغداد، 2009، ص33.

[54] الجهاز المركزي للإحصاء، مسح معارف ومواقف وممارسات الشباب في العراق (KAP2) بغداد 2005، ص12-13.

[55] حميد الهاشمي، المرأة ومأزق تلازم القيم العشائرية والتفسيرات الدينية، مجلة علوم إنسانية، العدد 6، بغداد، 2004، ص4-5.

[56] مارينا، حقوق المرأة والديمقراطية، وثائق كار نفي، واشنطن دي سي، 2004، ص11.

أما العادات والتقاليد فهي لا تتجزأ عن القيم والمعايير، وكلاهما يشكلان عاملان أساسيان من العوامل الاجتماعية المؤثرة في حقوق وشخصية المرأة العراقية، فالعادات هي أنماط من السلوك التي تنتقل من جيل إلى جيل آخر ويستمر مدة طويلة حتى تثبت وتستقر وتصل إلى وجه اعتراف الأجيال المتعاقب بها، والتقاليد لا تنفصل عن العادات، فالتقاليد هي عناصر الثقافة التي تنتقل من جيل إلى آخر، بمعنى آخر عبارة عن قواعد السلوك الخاصة بجماعة او طائفة معينة والتي ينقلها الخلف عن السلف جيلا بعد جيل وكيفية تأثيرها على حقوق وممارسات المرأة العراقية في المجتمع. [57].

حيث يقول عالم الاجتماع " أميل دوركهايم " بان العادات مفروضة وملزمة وفرضها والتزامها يشعرنا بالراحة في أطاعتها، ويرى بأنها عبارة عن وقائع تبلورت واستقرت في شكل نماذج انتقلت ألينا من الأجيال السالفة، ونجد أن العادات والتقاليد الضارة والعادات غير السوية تلعب دورا فعالا في توجيه أرادات الأفراد نحو صور متعددة من السلوك الفاسد الذي قد تجدي في مكافحته أجراءت الأمن المألوفة بالنسبة للمرأة العراقية. [58].

أن مركز المرأة في الأسرة العراقية التقليدية هو بقاء البنات تحت ضبط الإباء وسيطرتهم حتى يتزوجن فيتبدلن تلك السيطرة بسيطرة الأزواج وللنساء مركز اجتماعي محدد اكتسبته من خلال التنشئة الأسرية حالها حال الذكور. ولكنها في مكانه اوطا إذ ليس لها الحق في اختيار الزوج او تطليقه وليس لها رأي مسموع وكذلك ليس للأمهات حق في قرارات الأب خاصة ما يتعلق بزواج الأبناء او البنات. [59]. والأسرة العراقية تعرضت لكثير من عوامل التغيير نتيجة للتفاعل مع المؤسسات الأخرى ولا يمكن فصل هذا التغيير عن التغيير الذي يحدث في الجوانب الأخرى في المجتمع العراقي لا سيما في مرحلتي التحضر والتصنيع، اللذان لعبا دورا كبيرا في تغيير أشكال الأسرة الذي انعكس بدوره على تغيير طبيعة ونوع التنشئة ذات العلاقة بالمرأة. [60].

وان الاتجاهات التقليدية كانت تعد البيت هو المكان الطبيعي للمرأة وما هي ألا حالة من حالات التخلف الاجتماعي والثقافي التي سادت في العراق أبان الاحتلال الذي تعرض إليه العراق في حقب زمنية مختلفة وعلى ذلك لا يمكن فصل العادات والتقاليد والأسرة وتأثيرها عن واقع المرأة في المجتمع العراقي فهي جزء من أفكاره وتراثه ومعتقداته لذا فان ما أعطي للمرأة دور ثانويا استوجبت تبعيتها للرجل هي كانت محرومة من التعليم واحتسبها غالبية الناس أن التعليم ما هو آلا أفساد لأخلاق المرأة وخروجا عن القيم والأعراف الاجتماعية. [61].

وتأسيسا على ما تقدم يمكن القول أن من أهم التحديات التي تواجهها المرأة في المجتمعات العربية عامة والمجتمع العراقي خاصة هي العقلية القبلية المتحكمة بالفرد، والتي بدورها تعطي انطباع ذكوري وصبغة ذكورية للمجتمعات لكون التمسك بالعادات والتقاليد القبلية تعتبر في نظر هده المجتمعات ضرورة ولا مفر منها وهي نوع من الاتصال الروحي، واجب على الكل التمسك بها وان وصل الأمر بها التعارض مع الدين والنهج والقانون.

---

57 عبد السلام الفار، معجم العلوم الاجتماعية، دار النهضة للنشر القاهرة ' 1980، ص144.

58 إبراهيم الناصر، علم الاجتماع التربوي، عمان، 1984، ص241

59 سليم شاكر مصطفى. الجبايش، مطبعة الرابطة بغداد 1956، ص78.

60 عبد علي سلمان، المجتمع الريفي في العراق، دار الرشيد للنشر، بغداد 1980 ص43.

61 عبد الكاظم شندل عيسى التغيير الاجتماعي والتربية والتعليم في العراق أطروحة دكتوراه غير منشورة جامعة بغداد كلية الآداب، 1996، ص118.

الإطار الميداني

عاشرا: المنهجية وإجراءات البحث

1- منهج البحث وأدواته

أقتضى البحث الراهن عدد من الوسائل والطرائق العلمية لغرض الحصول على المعلومات والبيانات منها منهج المسح الاجتماعي بطريقة العينة نظرا لصعوبة القيام بعملية المسح الشامل والمنهج الوصفي لتفسير المتغيرات والعلاقات في هده الدراسة، كما استخدمت الاستبانه كأداة لجمع البيانات بالإضافة إلى اعتماد الملاحظة البسيطة والمقابلة بوصفهما وسائل لجمع المعلومات من المبحوثين.

2- **مجتمع البحث وعينته**: يتشكل مجتمع البحث من نخبة من أساتذة جامعة بغداد / مجمع الجادرية والبالغ عددهن (50) أستاذة.

3- **حدود البحث ومجالاته:**

- المجال البشري: ويشمل أساتذة جامعة بغداد / مجمع الجادرية.
- المجال ألزماني: وقد تحدد من الفترة 2017/2/7 إلى 2017/4/3.
- المجال المكاني: وقد تحدد ببعض الكليات التابعة لجامعة بغداد /مجمع الجادرية.

4- **الوسائل الإحصائية**: تم تستخدم الوسيلة الإحصائية الملائمة لتحقيق أهداف البحث وهي

- النسبة المئوية:

احدى عشر: عرض بيانات البحث

1- البيانات الخاصة بجنس للمبحوثين

جدول (2) يوضح الجنس

الجنس	العدد	النسبة المئوية
أنثى	50	100
المجموع	50	100

أظهرت البيانات الواردة في الجدول (2) (100%) من المبحوثين لأننا تعمدنا شـــمول فئة الإناث فقط.

2- البيانات المتعلقة بالتوزيع العمري

جدول (3) يوضح التوزيع العمري للمبحوثين

العمر	العدد	النسبة المئوية
35-25	14	%28
45-35	25	%50
55-45	11	%22
المجموع	50	%100

تبين من خلال نتائج البيانات الواردة في الجدول (3) أن الفئة العمرية (35- 45) احتلت أعلى النسب بين المبحوثين بنسبة 50% تليها الفئة العمرية (35-25) بنسبة 28% أما الفئة العمرية (45-55) فبلغت نسبتهم 22%.

3-البيانات المتعلقة بالحالة الاجتماعية

جدول (4) يوضح الحالة الاجتماعية للمبحوثين

الحالة الاجتماعية	العدد	النسبة المئوية
متزوجة	30	%60
مطلقه	6	%12
أرمله	10	%20
باكر	4	%8
المجموع	50	%100

أظهرت المعطيات الواردة في جدول (4) أن الغالبية العظمى من المبحوثين هم من المتزوجات، بلغت نسبتهم (60 %)، تليها نسبة الأرامل (20%)، أما نسبة المطلقات فقد بلغت (12%)، أما غير المتزوجات فكانت نسبتهن (8%).

4-البيانات المتعلقة بالتحصيل الدراسي للمبحوثين

جدول (5) يوضح المستوى التعليمي للمبحوثين

التحصيل الدراسي	العدد	النسبه المئويه
ماجستير	25	%50
دكتوراه	25	%50
المجموع	50	%100

أظهرت المعطيات الواردة في الجدول (5) أن (50%) من المبحوثين هم من حملة شهادة الماجستير وان 50% أيضا من المبحوثين هم من حمله شهادة الدكتوراه.

5- البيانات المتعلقة بالخلفية الاجتماعية

جدول (6) يوضح الخلفية الاجتماعية للمبحوثين

الخلفية الاجتماعية	العدد	النسبة المئوية
ريف	18	%36
مراكز محافظات	12	%24
بقيه حضر (اقضيه ونواحي)	20	%40
المجموع	50	%100

أظهرت البيانات الواردة في جدول (6) أن (40%) من المبحوثين من بقيه حضر (اقضيه ونواحي) وأن (36 %) من المبحوثين تعود خلفياتهم الاجتماعية إلى مناطق ريفية، مقابل (24%) من المبحوثين كانت خلفياتهم الاجتماعية من مراكز محافظات.

6- البيانات المتعلقة بدور الأسرة في اختيار العمل

جدول (7) يوضح مدى تدخل الأسرة دور في اختيار نوع العمل

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
نعم	33	%66
إلى حد ما	9	%18
كلا	8	% 16
أخرى تذكر	0	0
المجموع	50	100

أظهرت البيانات الواردة في الجدول (7) أن 66 الغالبية العظمى من المبحوثين (66%) يرون أن للأسرة دور في اختيار نوع عمل المرأة، وان (18%) كانت أجابتهم إلى حد ما، مقابل (16%) من المبحوثين يرون عكس دلك.

7- البيانات المتعلقة بتوضيح مدى تأثير نظرة المجتمع الدونية للمرأة في عدم تسلمها ادوار حقيقية منسجمة مع طموحها

جدول (8) يوضح نظرة المجتمع الدونية للمرأة

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
نعم	10	%20
إلى حد ما	20	%40
كلا	20	%40
أخرى تذكر	0	0
المجموع	50	100

يلاحظ من المعطيات الواردة في الجدول (8) أن 40% من المبحوثين ا كدوا أن لنظرة المجتمع الدونية للمرأة اثر في عدم تسلمها ادوار منسجمة مع طموحها، وان (40%) كانت أجابتهم إلى حد ما، مقابل (20%) من المبحوثين يرون عكس دلك.

8- البيانات المتعلقة بأهم الأسباب التي تدفع المرأة إلى اختيار عمل لا يناسب مهاراتها وكفاءاتها

يوضح الجدول (9) الأسباب التي تدفع المرأة إلى اختيار عمل مالا يناسب مهاراتها

الأسباب	العدد	النسبة المئوية
نظرة المجتمع الدونية إلى بعض المهن التي تمارسها المرأة	6	%12
تخوف المرأة من رد فعل المجتمع	37	%74
الموروث القبلي الذي يحرم ويجرم عمل المرأة	3	%6
ضعف المستوى العلمي والثقافي للأسرة	4	%8
أسباب أخرى تذكر	-	-
المجموع	50	100

تظهر النتائج المعروضة في الجدول (9) والتي تسلط الضوء على أهم الأسباب التي تدفع المرأة إلى اختيار عملا ما لا يناسب كفاءاتها ومهاراتها أن 74 تخوف المرأة من ردة فعل المجتمع احتل المرتبة الأولى وبنسبة (74 %)، يليها في المرتبة الثانية نظرة المجتمع الدونية إلى بعض المهن التي تمارسها المرأة بنسبة (12%)، بينما احتل ضعف المستوى العلمي والثقافي للأسرة المرتبة الثالثة وبنسبة (8%)، مقابل (6%) أكدوا الموروث القبلي الذي يحرم ويجرم عمل المرأة هو من أهم الأسباب التي يدفع المرأة إلى اختيار عملا لا يناسب مهاراتها وكفاءاتها.

9- الأسباب الكامنة أو المحتملة وراء تهميش دور المرأة الحقيقي في المجتمع

جدول (10) يوضح أهم الأسباب التي أدت إلى تهميش دور المرأة الحقيقي في المجتمع

أهم الأسباب التي أدت إلى تهميش دور المرأة الحقيقي في المجتمع	العدد	النسبة المئوية
عدم المساواة مابين الرجل والمرأة	10	%20
الفساد الإداري	11	%22
الموروث الثقافي للمجتمع	16	%32
أسلاميه الفكر العام للمجتمع وعدم تفهمه لنصوص الشريعة	12	%24
أسباب أخرى تذكر	0	0
المجموع	50	100

وعند استطلاع أراء المبحوثين عن أهم الأسباب التي أدت إلى تهميش دور المرأة في المجتمع تظهر المعطيات الواردة في الجدول (10) أن الموروث الثقافي للمجتمع احتل المرتبة الأولى في إجابات المبحوثين وبنسبة (32%)، تليها في المرتبة الثانية أسلاميه الفكر العام للمجتمع وعدم تفهمه لنصوص الشريعة بنسبة (24%) وجاء الفساد الإداري بالمرتبة الثالثة بنسبة (22%)، أما عدم المساواة مابين الرجل والمرأة فقد احتلت المرتبة الرابعة بنسبة(20%).

10- موقف الدين ونصوصه التشريعية اتجاه عمل المرأة

جدول (11) يوضح هل للدين ونصوصه التشريعية اثر اتجاه عمل المرأة

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
نعم	37	%74
إلى حد ما	8	%16
كلا	5	%10
أخرى تذكر	0	0
المجموع	50	100

تظهر المعطيات الواردة في الجدول (11) أن (74 %) من المبحوثين أكدوا أن للدين ونصوصه التشريعية اثر اتجاه عمل المرأة، وان (16%) من المبحوثين كانت أجابتهم إلى حد ما، مقابل (10%) لا يرون للدين ونصوصه التشريعية اثر اتجاه عمل المرأة وكانت نسبتهم (10%).

11- التحديات التي تواجه المرأة وحرمها من ممارسة الأدوار القيادية في المجتمع

جدول (12) يوضح التحديات التي تواجه المرأة

التحديات التي تواجه المرأة	العدد	النسبة المئوية
الفساد الإداري	8	%16
تدهور الوضع الأمني	6	%12
عدم الأيمان بقدرة المرأة في تسلمها ادوار قيادية	8	%16
التميز الجنسي ضد المرأة	28	%56
أسباب أخرى تذكر	-	-
المجموع	50	100

وعند استطلاع آراء المبحوثين عن أهم التحديات التي تواجه المرأة في الوقت الحاضر وحرمانها من ممارسة الأدوار القيادية في المجتمع تظهر المعطيات الواردة في الجدول (12) أن التميز الجنسي ضد المرأة وعدم مساواتها مع الرجل احتل المرتبة الأولى للمبحوثين وبنسبة (56%)، من المبحوثين يرون ه من التحديات التي تواجه المرأة في الوقت الحاضر وحرمها ممارسة الأدوار القيادية تليها في المرتبة الثانية الفساد الإداري بنسبة (16%)، وجاء عدم الأيمان بقدرة المرأة في تسلمها ادوار قيادية بالمرتبة الثالثة (16%)، أما تدهور الوضع الأمني فقد احتل المرتبة الرابعة بنسبة (12%).

12- **الأسباب التي أسهمت في تحجيم الأدوار التنموية المعطاة للمرأة**

جدول (13) يوضح أهم الأسباب التي أسهمت في تحجيم الأدوار المعطاة للمرأة

أهم الأسباب	العدد	النسبة المئوية
تخلف نظرة المجتمع لعمل المرأة	19	%38
موقع المرأة في المجتمع الذي يتصف بالتبعية	18	%37
عدم تطبيق ما جاء في حقوق المرأة يكفلها القانون	13	%25
أسباب أخرى تذكر	-	-
المجموع	50	100

من خلال متابعة النتائج الواردة في الجدول (13) الخاص باستعراض أهم الأسباب التي أسهمت في تحجيم الأدوار التنموية المعطاة للمرأة، يلاحظ أن تخلف نظرة المجتمع لعمل المرأة احتل المرتبة الأولى في إجابات المبحوثين وبنسبة (38%)، تليها في المرتبة الثانية موقع المرأة في المجتمع الذي يتصف بالتبعية وبنسبة (37%)، وجاء في المرتبة الثالثة عدم تطبيق ما جاء من حقوق للمرأة يكفلها القانون بنسبة (24%).

نتائج البحث

1- أظهرت معطيات الدراسة الميدانية أن نسبة الإناث كانت (100%) وذلك كوننا تعمدنا شمول فئة الإناث فقط.
2- أظهرت معطيات الدراسة أن أعلى النسب من مجموع النساء (عينة البحث) تراوحت أعمارهم بين (45-35) سنة أذ بلغت (50%)، تليها نسبة من تراوحت أعمارهم بين (35-25) سنة (28%)، وجاء من تراوحت أعمارهم بين (55-45) سنة بالمرتبة الثالثة بنسبة (22%).
3- تبين أن (60 %) من المبحوثين هم من المتزوجات وان (20 %) من المبحوثين أرامل وان (12%) من المبحوثين من المطلقات.
4- أظهرت النتائج آن (50%) من المبحوثين هم من حملة الشهادة الماجستير وان (50%) من المبحوثين هم من حمله شهادة الدكتوراه.
5- أظهرت المعطيات أن (40%) من المبحوثين هم من بقية حضر (اقضيه ونواحي) وأن (36%) من المبحوثين هم من الريف وان (24%) من المبحوثين هم من مراكز محافظات.
6- تبين نتائج الدراسة أن (66%) من المبحوثين أكدوا أن للأسرة دور في اختيار نوع العمل المرأة.
7- توضح معطيات الدراسة أن (40%) من المبحوثين أكدوا أن لنظرة المجتمع الدونية للمرأة اثر في عدم تسلمها ادوار حقيقية منسجمة مع طموحها.
8- أكد (74 %) من المبحوثين أن تخوف المرأة من ردة فعل المجتمع من أهم الأسباب التي تدفع المرأة إلى اختيار عملا لا يناسب مهاراتها وكفاءاتها.
9- تبين من خلال نتائج الدراسة أن (32%) من المبحوثين أكدوا أن الموروث الثقافي للمجتمع احد أهم الأسباب التي أدت إلى تهميش دور المرأة في المجتمع.
10- أكد الغالبية العظمى من المبحوثين (74%) أن للدين ونصوصه التشريعية اثر اتجاه عمل المرأة.
11- بينت معطيات الدراسة أن (56%) من المبحوثين أكدوا أن التميز الجنسي ضد المرأة وعدم مساواتها مع الرجل من أهم التحديات التي تواجهها في الوقت الحاضر الأمر الذي أدى إلى حرمها من ممارسة الأدوار القيادية في المجتمع.
12- تبين من بيانات الدراسة أن (38 %) من المبحوثين أكدوا أن موقع المرأة في المجتمع الذي يتصف بالتبعية أهم الأسباب التي أسهمت في تحجيم الأدوار التنموية المعطاة للمرأة.

التوصيات

1- لابد من الاهتمام بالمرأة كونها تشكل الركيزة الأساسية لبناء الأسرة والمجتمع وضرورة مشاركتها في كافة المجالات سواء الصعيد السياسي أو الاقتصادي أو الثقافي أو الاجتماعي.
2- تعزيز دور المرأة في عملية التنمية، من خلال تهيئة الفرص التعليمية وبناء قدراتها المهنية، واعتماد مبدأ تكافؤ الفرص، والحد من اثر المنظومات القيميه الاجتماعية التقليدية التي تحجم من الأدوار التنموية للمرأة وضع البرامج والسياسات العامة التي تساعد على التخفيف من المظاهر السلبية المتفشية في المجتمع اتجاه المرأة (التمييز الجنسي، واللامبالاة والإهمال لحقوق المرأة، والنظرة السلبية اتجاه المرأة.....الخ).

3- بناء ثقافة مجتمعية تعزز الدور التنموي للمرأة باعتبارها الشريحة الأوسع في الهرم السكاني، إذ ان هناك حاجة حقيقية لإثراء ومناقشة هدا الموضوع، والسعي لبلورة الإشكاليات المتعلقة به، والإجابة عن التساؤلات التي تثيرها مجالات استدامة التنمية، ومعالجة العوائق التي تحول دون تحقيقها.
4- العمل على صياغة وبناء خطاب تنموي مجتمعي متماسك يضمن تعبئة الموارد والقدرات من اجل تغيير نظرة المجتمع السلبية اتجاه عمل المرأة وأدوارها التنموية، والعمل على ترجمة هذا الخطاب على ارض الواقع.
5- تعزيز حكم القانون والمؤسسات القضائية ذات الصلة بتنفيذ التشريعات الخاصة والكفيلة بحماية المرأة وحقوقها.
6- الاستجابة المبكرة لمهددات الأمن الإنساني للمرأة ودلك باعتماد إستراتيجية للسلام مبنية على أسس علمية رصينة باعتماد مجموعة من السياسات والخطط الرامية إلى معالجة بعض تهديدات انعدام الأمن والاستقرار
7- العمل على تمكين المرأة اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا وصحيا.
8- توفير سياسات تشغيل تؤمن فرص عمل لائق لخريجات المدارس الابتدائية والثانوية ومتابعة المزيد من التدريب المهني والفني في مؤسسات التربية والتعليم. من اجل الارتقاء بمستوى المرأة اقتصاديا وثقافيا واجتماعيا.

المقترحات

من أجل استكمال الصورة عن المجتمع الذكوري وانعكاسة على دور المرأة التنموي نقترح اجراء البحوث والدراسات في المجالات الاتية:

1- المراة ودورها الاجتماعي ما بين العرف والقانون.
2- المعوقات التي تواجه تحضر المراه الريفيه : جنوب العراق انموذجا

المصادر

1- القران الكريم، سورة الأعراف ' أيه، 189.
2- القران الكريم، سورة آل عمران، أيه، 195.
3- د. إبراهيم عبد الهادي محمد المليجي والخدمة الاجتماعية من منظور تنظيم المجتمع، مكتبة المعارف الحديثة، القاهرة، 1989.
4- د. احمد البغدادي، المجتمع ألذكوري، مركز تنوير للثقافة، الكويت، 2007.
5- أمل عيسى الصالح ومحمد حسين جواد، الأسرة في الكويت، الدراسة مقدمة إلى الحلقة الدراسية الخاصة بالأسرة العربية المنعقدة في الفترة 21-18 ديسمبر، وزارة الشؤون العمل الاجتماعية، الكويت، 1972.
6- د. إدريس عزام، مشكلات أدارة التنمية، الشركة العربية، القاهرة، 2010.
7- د. احمد محمد خليفة، التنمية بين الحاجة والحق، بحوث المؤتمر الأول للاجتماعيين العرب حول الأسس الاجتماعية في الوطن العربي المنعقد في بغداد من 6-2 شباط 1980.
8- التقرير الوطني الثاني، حول حالة سكان العراق في أطار توصيات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والأهداف، 2012.
9- اللجنة الوطنية للسياسات السكانية، تحليل الوضع السكاني في العراق 2012، التقرير الوطني الثاني حول حالة السكان في أطار توصيات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والأهداف الإنمائية للألفية.
10- ألاء عبد الله معروف، المرأة واتخاذ القرار الاجتماعي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب جامعة بغداد، 2005.
11- الجهاز المركزي للإحصاء، المسح الوطني للفتوه والشباب، بغداد، 2009.
12- الجهاز المركزي للإحصاء، مسح معارف ومواقف وممارسات الشباب في العراق (KAP2) بغداد 2005.
13- إبراهيم الناصر، علم الاجتماع التربوي، عمان، 1984.
14- ثائر رحيم كاظم، معوقات تمكين المراة في المجتمع العراقي، بحث منشور في مجلة جامعة بابل / العلوم الانسانية، المجلد 42، العدد 2. 2016.
15- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية للسنوات 2014-2010.
16- د. حياة، حقوق الإنسان والمرأة والتحول الاجتماعي في الشرق الأوسط العربي، نشر مركز جلوريا، 2005
17- د. حارث حازم أيوب، التنمية الاجتماعية في العراق المسارات والتحديات ' أطروحة دكتورة غير منشورة، قم علم الاجتماع، كلية الآداب جامعة بغداد، 2004.

18- حميد الهاشمي، المرأة ومأزق تلازم القيم العشائرية والتفسيرات الدينية، مجلة علوم إنسانية، العدد 6، بغداد، 2004.
19- زهرة شريف ' التغيرات ألاجتماعيه وأثرها في الشخصية، رسالة ماجستير غير منشورة كلية الآداب جامعة بغداد، 1987.
20- زيدان عبد الباقي، وسائل واساليب الاتصال في المجالات الاجتماعية والتربوية والإدارية والإعلامية، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة،
21- سامية حسن الساعاتي، المرأة والمجتمع المعاصر، الدار المصرية السعودية للنشر، القاهرة، 2006.
22- د. سليم شاكر مصطفى، الجبايش، مطبعة الرابطة، بغداد، 1956.
23- شفيق محمد، الخطوات المنهجية لأعداد البحوث الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث للطباعة، الإسكندرية، 1993.
24- سلمان عبد علي، المجتمع الريفي في العراق، دار الرشيد للنشر، بغداد 1980.
25- د. صلاح مصطفى، منهجية العلوم الاجتماعية، عالم الكتب ودار إلهنا للطباعة، مصر القاهرة، 1982.
26- عبد الله مبارك الفرج، بناء المجتمع الإسلامي، ط2، دار الفرقان للنشر والتوزيع، الرياض 2001.
27- د. عبد الهادي الجوهري، أساس علم الاجتماع، مكتبة الجامعية، الإسكندرية، 2002.
28- عدنان أبو مصلح، معجم علم الاجتماع، دار المشرق الثقافي، عمان، الأردن، 2006.
29- عبد الكاظم شندل عيسى، التغير الاجتماعي والتربية والتعليم في العراق، أطروحة دكتوراه غير منشوره جامعة بغداد، كلية الآداب، 1996.
30- د. عادل فهمي محمد بدر وآخرون، دراسات حول التنمية في الوطن العربي، مؤسسة الخدمات العربية، عمان، 1988.
31- عهود جبار عبيره، دور القيادات المحلية في تنمية المجمع، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية جامعة بغداد، 2012.
32- عبد السلام الفار، معجم العلوم الاجتماعية، دار النهضة للنشر القاهرة، 1980.
33- د. عبد الهادي الجوهري وآخرون، دراسات في التنمية الاجتماعية، مكتبة نهضة الشرق القاهرة، 1986.
34- د. فهمي سليم ألغزوي وآخرون، مدخل إلى علم الاجتماع، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 1994.
35- د. لاهي ألدعمي، آثار التنمية والحرب على النساء في العراق ' دار الشؤون الثقافية للنشر، بغداد ' 2005.
36- د. فتحي محمد البعجة، التطور الاجتماعي والاقتصادي، البناء السياسي العربي، دار النهضة العربية، ليبيا، 2006.
37- د. فوزية دياب، القيم والعادات الاجتماعية ' مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1962.
38- كي ام وزيرة، حقوق المرأة التقليدية كما تحددها العادات ونمط الأسرة والنظم الاقتصادي والاجتماعية ومشاركة المرأة، كلية الحقوق جامعة أبوجا ام بي 117، ابوجا.
39- كريم محمد حمزة، عوامل ومؤشرات انتهاك الأمن الإنساني للمرأة العراقية، بحث منشور في مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد، العدد 98، 2015.
40- مصطفى الخشاب، دراسة المجتمع، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، 1987.
41- محمد فؤاد حجازي، البناء الاجتماعي، مكتبة وهبة، القاهرة 1982.
42- محمد ابي بكر بن عبد القادر الرازي - مختار الصحاح، دار الكتاب العربي، بيروت، بدون سنة.
43- مصطفى السباعي، المرأة بين الفقه والقانون، ط، مطبعة جامعة دمشق، 1962.
44- مرتضى مطهري، حقوق المرأة في النظام الإسلامي، دار التعارف للمطبوعات، لبنان بيروت، 2005.
45- محمد عابد الجابري، التنمية البشرية، دار بيروت، 1982.
46- د. محمد جميل باش، أنماء العوامل المؤثرة في أنتاج العنصر البشري مع التركيز على ظاهرة هجرة العقول، من محاضرات الأسبوع الاقتصادي الأول في حلب ما بين 8-8 كانون الثاني، تحت أشراف جمعية العلوم الاقتصادية وردت أيضا في مجلة الاقتصاد، العدد 234، تموز، 1983.
47- مارينا، حقوق المرأة والديمقراطية، وثائق كار نفي، واشنطن دي سي، 2004.
48- معن خليل عمر، منهاج البحث الاجتماعي في علم الاجتماع، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، 1996.
49- محمد محمود الجوهري، أسس البحث الاجتماعي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
50- 47 - ميشيل دينكن، معجم علم الاجتماع، ترجمة د. أحسان محمد الحسن، دار الرشيد للنشر، بغداد، 1980.
51- ملحم سامي محمد، القياس والتقويم في التربية وعلم النفس، دار المسيرة، عمان، 2000.
52- هبة عبد المحسن عبد الكريم، رسالة ماجستير " التحديات التي تواجه المرأة القيادية في العراق"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية جامعة بغداد، 2012.
53- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ' الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مسح الأحوال المعيشية في العراق، 2004.
54- د. نهلة متولي السيد، الإنهاك النفسي لدى المرأة العاملة وعلاقته ببعض المتغيرات النفسية والديمغرافية، أطروحة دكتورة غير منشورة، كلية الدراسات الإنسانية، جامعة الأزهر القاهرة، 1997.
55- نبراس عدنان المطيري، المرأة والتنمية المستدامة في ضوء مقررات مؤتمر بكين عام 1995، أطروحة دكتورة غير مشهورة، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب ' جامعة بغداد ' 2005.
56- د. يوسف عناد ود. زينب محمد، المرأة والثقافة " بحث تحليلي في العوامل المؤثرة في تكوين شخصية المرأة العراقية " بحث منشور في مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، العدد 4، 2010.
57- ياسين محمد حسين العلي، حقوق المرأة بين التشريعين الإسلامي والغربي، مطبعة الكتاب، بغداد، 2012.
58- يوسف عناد، البناء الاجتماعي والشخصية العراقية، أطروحة دكتورة غير منشورة، كلية الآداب جامعة بغداد، 2001.